

**الشرط الجزائي في العقود**  
**دراسة فقهية**  
**بين**  
**الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**

إعداد / الدكتور

**خالد عبد العظيم أحمد**

الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والأنظمة

جامعة الطائف - وكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

## المقدمة

. نظراً لأهمية الزمن في حركة التعامل بين الناس، وسرعة تقلبات السوق وتأثير سياسات الدول ومواقفها الاقتصادية بأسعار السلع، وشيوع وسائل الاتصال الحديثة والسريعة كالهاتف والتلكس والفاكس، فإن عدم تنفيذ الالتزام من جانب أحد أطراف التعاقد أو التأخر فيه يسبب ضرراً كبيراً للطرف الآخر؛ لذا يعتمد كثير من المتعاقدين تضمين العقد أو في اتفاق لاحق، اتفاق سابق على تقدير التعويض الذي يستحقه أحد طرفي العقد في حالة عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزاماته كلها أو بعضها، أو في حالة تأخره في التنفيذ متى سبب عدم التنفيذ أو التأخر فيه ضرراً حقيقياً<sup>(١)</sup>، وسوف نتناول في بحثنا هذا بيان أحكام هذا الشرط، وبيان مدى صحة اقترانه بالعقد، والحكم الشرعي لاقتضاء التعويض المنصوص عليه في العقد **وذلك فيما يلي:**

**المبحث الأول: تعريف الشرط الجزائي، وتمييزه عما يختلط به أو يتشابه معه.**

**المطلب الأول: تعريف الشرط الجزائي.**

**المطلب الثاني: تمييز الشرط الجزائي عن غيره مما يختلط به أو يتشابه معه.**

**المبحث الثاني: شروط استحقاق الشرط الجزائي.**

**المبحث الثالث: الشروط المقترنة بالعقد، وحكم الشرط الجزائي في الفقه**

**الإسلامي.**

**المطلب الأول: حكم الشروط المقترنة بالعقد.**

**المطلب الثاني: الحكم الشرعي للشرط الجزائي.**

## المبحث الأول

(١) د/ عبد المنعم فرج الصده - أحكام الالتزام - ص ٨١.

## تعريف الشرط الجزائي، وتمييزه عما يختلط به

أو يتشابه معه

### المطلب الأول

#### تعريف الشرط الجزائي

**الشرط لغة:** العلامة، وجمعه أشرط، ومنه قوله تعالى: {فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا} (١)، أي علامات القيامة، والشرط. بسكون الراء: إلزام الشيء والتزامه (٢).

- أما الشرط في اصطلاح الأصوليين فهو: الوصف الظاهر المنضبط الذي يتوقف عليه وجود الشيء من غير إفضاء إليه، وهذا يعني أن الحكم لا يتحقق وجوده الشرعي بحيث تترتب عليه آثاره الشرعية إلا إذا وجد شرطه أو شروطه (٣).

#### الشرط الجزائي في اصطلاح الفقهاء:

في الوقت الذي اعتنت فيه الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في الأعم الأغلب في عقود المعاوضات بالمعاني دون الألفاظ (٤)؛ لذا فإننا نجد تعدد العبارات في تعريف هذا المصطلح، ولكن هذه العبارات لا تخرج عن كون الشرط الجزائي اتفاق بالتزام، يرد في العقد أو في اتفاق لاحق على تعويض الطرف المضرور عن الضرر الذي يلحقه بسبب عدم تنفيذ الطرف

(١) سورة محمد - من الآية ١٨.

(٢) الفيروز أبادي - القاموس المحيط - ج ٢، ص ٥٥٩ باب شرط.

(٣) الشيخ/ زكي الدين شعبان - نظرية الشروط المقترنة بالعقد - ص ٣٩ - ط دار النهضة العربية - ط ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م.

(٤) ابن الهمام - شرح فتح القدير - ج ٦، ص ٢٥١ - الشاطبي - الموافقات - ج ٢، ص ٢٥٥.

الآخر للالتزام أو لتأخره في تنفيذه، أو تنفيذه تنفيذاً معيباً<sup>(١)</sup>، ويبدو من هذا التعريف أن الشرط الجزائي يجب أن يكون مقدماً على الإخلال بالالتزامات الناشئة عن العقد، أما إذا تم الاتفاق بعد وقوع الضرر، فإنه يكون عقد صلح وليس شرطاً جزائياً، كما يفهم من التعريف أن الاتفاق على قيمة التعويض قد يرد في صلب العقد المنشئ للالتزام، وقد يكون باتفاق لاحق مستقل عن العقد وقبل وقوع الضرر<sup>(٢)</sup>.

. كما أن الالتزام به يعد التزاماً تابعاً وليس أصلياً، ويترتب على هذا:  
١- أنه إذا بطل العقد الأصلي المنشئ للالتزام أو فسخ، فإن الاتفاق على التعويض الناشئ عن الإخلال يبطل بدوره أو يفسخ.  
٢- أنه إذا طلب الدائن التنفيذ العيني للالتزام، وكان هذا التنفيذ ممكناً وغير مرهق للمدين حكم له به، وإذا قام المدين بالتنفيذ العيني فليس للدائن أيضاً أن يجبر المدين على دفع التعويض المحدد بالشرط الجزائي<sup>(٣)</sup>.  
ويمكن القول أخيراً بأن فقهاء المذاهب الإسلامية يعبرون عن الشرط بالالتزام المتصرف في تصرفه بأمر من الأمور زائداً على أصل التصرف، سواءً أكان هذا الالتزام من مقتضى التصرف، أم لا، وسواءً أكانت منفعتة للملتزم أم لغيره<sup>(٤)</sup>.

---

(١) د/ عبد الفتاح عبد الله البرشومي - الشرط الجزائي - بحث منشور بمجلة قضايا معاصرة - تأليف لجنة من أساتذة قسم الفقه المقارن - ج٢، ص ٢٣٤.  
(٢) راجع نص المادة (٢١٣) من القانون المدني المصري.  
(٣) د/ محمد لبيب شنب - أحكام الالتزام - ص ٢٣١.  
(٤) د/ مصطفى الزرقاء - الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد - ج١، ص ٣٠٤ وما بعدها - ط الإنشاء.

## المطلب الثاني

### تمييز الشرط الجزائري عن غيره مما يختلط به أو يتشابه معه

- يتشابه الشرط الجزائري بغيره من وسائل الحث على تنفيذ الالتزام مثل العربون والغرامة التهديدية، وسوف نعرض لأوجه الاتفاق والاختلاف بين الشرط الجزائري وهاتين الوسيلتين فيما يلي:

#### ١- الشرط الجزائري والعربون:

سبق تعريف الشرط الجزائري وبيان طبيعته، أما العربون فهو اسم أعجمي معرب وهو ما يعجل من الثمن على أن يحسب منه إذا تم البيع، وإلا استحق للبائع<sup>(١)</sup>، وقد فسر بعض فقهاء المذاهب الإسلامية العربون فقال العربون: أن يشتري السلعة فيدفع إلى البائع درهماً أو غيره، على أنه إن أخذ السلعة احتسب من الثمن، وإن لم يأخذها فذلك للبائع<sup>(٢)</sup>، إن كان الرجوع من جانب المشتري، وقد يتفقا على أن يردده قيمة العربون مضاعفةً إن كان الرجوع من جانب البائع<sup>(٣)</sup>.

- ووجه الشبه بين العربون والشرط الجزائري: أن كلاهما يعد وسيلة من وسائل الحث على تنفيذ الالتزام، قال: بعض فقهاء القانون "وينبغي الرجوع إلى قصد المتعاقدين لمعرفة ما إذا كان قد أراد باشتراطهما وضع شرط جزائي أي تعويض اتفاقي عن عدم تنفيذ الالتزام أم أرادا على العكس عربوناً بمثابة ثمن لاستعمال حق الرجوع<sup>(٤)</sup>.

(١) مجمع اللغة العربية - المعجم الوجيز - ص ٤١٢.

(٢) ابن قدامة - المغني - ج ٤، ص ١٨ - ط ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

(٣) راجع نص المادة (١٥٩) من القانون المدني المصري.

(٤) د/ عبد المنعم فرج الصده - أحكام الالتزام - ص ٨٢ وما بعدها.

. كما أن كلاً منهما يتضمن التزام أحد الطرفين بدفع مبلغ من المال عند عدم تنفيذ العقد جزاءً على تقصيره<sup>(١)</sup>.

**أما وجه الاختلاف** بينهما فيتمثل في أن العربون يستحق للطرف الآخر ولو لم يترتب على العدول أي ضرر، أما التعويض الاتفاقي فلا يستحق للدائن إلا إذا أصابه ضرر<sup>(٢)</sup>(٣).

## ٢. الشرط الجزائي والغرامة التهديدية:

**الغرامة التهديدية:** عبارة عن مبلغ من المال يحكم به القاضي لحمل المدين على أداء ما التزم به طالما بقي ممتنعاً عن تنفيذ الحكم الصادر بتنفيذ ما التزم به<sup>(٤)</sup>، وهي بذلك عبارة عن تعزيز مالي يقصد به أن يمسك القاضي شيئاً من مال الجاني مدة حتى يكون زاجراً له عما اقترفه، ثم يعيده لصاحبه عندما تظهر جانيته<sup>(٥)</sup>، ويظهر وجه شبه الغرامة التهديدية بالشرط الجزائي **من ثلاث نواحٍ هي:**

١- يتفقان من حيث الطابع القهري فيهما، أي أنهما يعتبران من وسائل القهر لتنفيذ الالتزام.

---

(١) الشيخ/ زكي الدين شعبان - نظيرة الشروط المقترنة بالعقد - ص ١٦٤ - ط دار النهضة العربية - ط ١٩٤٣م.

(٢) في نفس المعنى - ابن قدامة - المغني - ج ٤، ص ٥١٨.

(٣) في العرض المسهب لأوجه الاتفاق والاختلاف بين العربون والشرط الجزائي - راجع د/ حسني محمد جاد الرب - التعويض الاتفاقي عن عدم تنفيذ الالتزام أو التأخر فيه - من ص ٩٥ إلى ٩٨ - ط دار الفكر الجامعي - الإسكندرية - ط ٢٠٠٦م.

(٤) د/ مصطفى عبد الحميد عدوي - أحكام الالتزام - ص ٣١.

(٥) ابن عابدين - رد المحتار - ج ٣، ص ٢٤٦.



## المبحث الثاني

### شروط استحقاق الشرط الجزائي

- لا يكفي لاستحقاق الشرط الجزائي عدم تنفيذ المدين للالتزامه أو تأخره فيه، بل لابد فوق ذلك من توافر الأسس التي تقوم عليها المسؤولية العقدية وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية وإعذار الدائن للمدين<sup>(١)</sup>، وسوف نتناول بيان هذه الشروط بمزيد من التوضيح، وذلك فيما يلي:

#### أولاً: الخطأ:

- الخطأ كشرط لاستحقاق الشرط الجزائي لا يخرج عن المعنى العام للخطأ الذي عني به الفقهاء كإخلال بواجب، وهو قد يكون خطأً عقدياً وهو الأكثر وقوعاً إذا كان اعتداءً على حق الغير الذي يكمن في عدم تنفيذ الالتزام الناشئ عن العقد أو التأخر فيه<sup>(٢)</sup>، وقد يكون خطأً تقصيراً إذا كان الإخلال نتيجة لتقصير المدين في عدم تنفيذ الالتزام أو التأخر فيه عن عناية الرجل اليقظ<sup>(٣)</sup>.

- أما الخطأ في الفقه الإسلامي فيقصد به التعدي في ذاته كفعل ضار يقع على مال الغير، أو على حق من حقوقه، والتعدي إحداث عمل لم يأذن

---

(١) راجع نص المادة (٢٢٣) من القانون المدني المصري - د/ حسني محمد جاد الرب -

التعويض الاتفاقي - المرجع السابق - ص ١٥٨ - ط ٢٠٠٦م - د/ عبد الفتاح محمد البرشومي - الشرط الجزائي - المرجع السابق - ص ٢٥٠.

(٢) د/ عبد المنعم فرج الصده - أحكام الالتزام - ص ٣٤٦ - د/ السنهوري - الوجيز في القانون المدني - ص ١٣٦.

(٣) راجع حكم محكمة استئناف الإسكندرية في ١٢/٥/١٩٥٠م في مجلة المحاماة الستة والثلاثون برقم ٢٧٦ - ص ٥٠٢.



به الشرع، وهو أن يعمل الإنسان عملاً دون أن يكون له حق فعله<sup>(١)</sup>، أو التصرف في شيء بغير إذن ربه<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: الضرر:

. يطلق الضرر على كل مكروه أو أذى، كما يطلق على كل نقص يدخل في الأعيان<sup>(٣)</sup>، وعرفه بعض الفقهاء المعاصرين بأنه: كل أذى يصيب الإنسان فيسبب له خسارة مالية، سواءً أكانت هذه الخسارة ناتجة عن نقصها أم عن نقص منافعها، أو عن زوال بعض أوصافها أو نحو ذلك من كل ما يترتب عليه نقص في قيمتها عما كانت عليه قبل حدوثه<sup>(٤)</sup>، والضرر في مجال الشرط الجزائي هو أن عدم تنفيذ الالتزام أو التأخر فيه يسبب نقصان الحق، وهو مفترض دون حاجة إلى إثبات الدائن، ويكون على المدين أن ينفى هذا الضرر المفترض حتى يستطيع رفع الالتزام بالتعويض<sup>(٥)</sup>.

(١) د/ عبد الله مبروك النجار - الخطأ في مجال انتحال المؤلفات - ص ٤١.

(٢) ابن فرحون - تبصرة الحكام - ج ٢، ص ١٢٦.

(٣) الفيومي - المصباح المنير - ص ٣٦ مادة ضرر.

(٤) د/ علي الخفيف - الضمان - ص ٤٦ - د/ مصطفى الزرقاء - المدخل الفقهي العام - ج ٢، ص ٩٧٧.

(٥) د/ توفيق حسن فرج - أحكام الالتزام - ص ٤٢ - د/ حسني جاد الرب - المرجع السابق - ص ١٧١.

### ثالثاً: علاقة السببية:

- يجب توافر علاقة سببية بين خطأ المدين في الشرط الجزائي المتمثل في عدم تنفيذ الالتزام أو التأخر فيه، وبين الضرر الذي أصاب الدائن، والمادة (٢٢١) من القانون المدني المصري تشترط في الضرر أن يكون نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو التأخر فيه، والأصل أن على الدائن أن يثبت هذه العلاقة بجميع طرق الإثبات بما في ذلك القرائن المستفادة من ظروف الحال، كما أنه يحق للمدين أن يتملص من دفع التعويض متى أثبت أن عدم تنفيذه للالتزام أو تأخره فيه قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه كالقوة القاهرة والظروف الطارئة أو آفة سماوية أو خطأ الدائن<sup>(١)</sup>، كما قد أشار إلى هذه العلاقة بعض فقهاء الحنفية فقال "وسواءً أكان الإلتلاف مباشرة بإيصال التلف بمحلّه أو تسبباً بالفعل في محل يقضي إلى تلف غيره حسب العادة"<sup>(٢)</sup>.

### رابعاً: الإعذار:

- وهو دعوة يوجهها الدائن للمدين تتضمن مطالبته بتنفيذ التزامه فوراً بحيث يعتبر المدين متأخراً في التنفيذ إذا لم يقدّم به رغم هذه المطالبة<sup>(٣)</sup>، والإعذار يعد مرحلة سابقة على الحكم بالجزاء نتيجة الإخلال بالوفاء بالالتزام<sup>(٤)</sup>، وله غاية ذات أبعاد ثلاثة، فهو من وجهة أولى: أنه يستهدف إعلام المدين أن الدائن له رغبة ومصصلحة مؤكدة في التنفيذ الفوري للالتزام، ومن وجهة ثانية: أنه يعطي المدين فرصة تنفيذ العقد تنفيذاً عينياً، ومن وجهة ثالثة: أنه يمنح الدائن الحق في أن يثبت بطريقة رسمية أن المدين لم ينفذ التزامه، وهو ما يمكن الدائن من التمسك بهذا التنفيذ<sup>(٥)</sup>.

- وإعذار المدين يكون بإنذاره عن طريق ورقة رسمية على يد محضر تعلن إلى المدين بعد سداد الرسوم المقررة، أو بما يقوم مقام الإنذار<sup>(٦)</sup>.

(١) د/ محمد لبيب شنب - أحكام الالتزام - ص ٢٢٠.

(٢) الكاساني - البدائع - ج ٧، ص ١٦٤.

(٣) د/ عبد الفتاح البرشومي - المرجع السابق - ص ٢٥٥.

(٤) الكاساني - بدائع الصنائع - ج ٧، ص ١٤٠ - دار الكتب العلمية - ط ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م - وراجع نص المادة (٢١٨) من القانون المدني المصري.

(٥) د/ محمد شتا أبو سعده - الإعذار في القانون المدني المصري وما جرى عليه العمل في القضاء - ص ١٧٤ - ط دار النهضة العربية - ط ١٩٩٠م.

(٦) راجع نص المادة (٢١٩) من القانون المدني المصري.

## المبحث الثالث

### حكم الشرط الجزائي في الفقه الإسلامي

- لبيان الحكم الشرعي لهذا المصطلح الحديث يلزم التعرض لبيان آراء الفقهاء في حكم الشروط المقترنة بالعقود، ثم إسقاط هذه الأحكام على الشرط الجزائي للتوصل لمعرفة حكمه من الأحكام التكليفية الواردة في نصوص الشريعة، وسوف نتناول هذا فيما يلي:

### المطلب الأول

#### الشروط المقترنة بالعقود وحكمها في الفقه الإسلامي

يفهم من كتب فقهاء المذاهب الإسلامية أن الشروط المقترنة بالعقود تنقسم إلى شروط باطلة وشروط صحيحة، أما الشروط الباطلة فمن أمثلتها ما يلي:

#### ١. الشرط المخالف للنص:

وهو كل شرط يخالف نصاً من كتاب الله تعالى، أو سنة رسوله (ﷺ)، وذلك كما لو باع شخص دابة واشترط على المشتري أن تكون المنفعة له دون المشتري<sup>(١)</sup>.

وحكم هذا الشرط باطل، ولكن العقد صحيح، ودليله حديث بريرة، حيث أن أهلها باعوها للسيدة عائشة بشرط أن يكون الولاء بعد عتقها لهم، فأبطل النبي (ﷺ) الشرط ولم يبطل البيع بقوله: "الولاء لمن اعتق"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في نفس المعنى - ابن رشد الجد - المقدمات والممهّدات - ج ١، ص ٥٤٦ - الشافعي - الأم - ج ٢، ص ٨٨.  
(٢) الحديث أخرجه البخاري - ج ٣، ص ١٩٨ - كتاب العتق وفضله - أخرجه مسلم - ج ١، ص ٦٥٣.

## ٢. الشرط الذي فيه منفعة لأجنبي عن العقد:

وذلك كمن باع داراً بشرط أن يسكنها فلان الأجنبي أو أن يقرض المشتري فلاناً الأجنبي مائة درهم، وهذا الشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه، ولم يرد نص بجوازه، لهذا فهو باطل، ويصح العقد في الأظهر عند الحنفية<sup>(١)</sup>.

## ٣. الشرط الذي ليس فيه منفعة ولا ضرر:

وذلك كمن باع ثوباً واشترط على المشتري أن يلبسه، أو باع طعاماً واشترط على المشتري أن يطحنه، وهذا الشرط من باب تحصيل الحاصل لأن العقد يقتضي إباحة طحن الطعام ولبس الثوب دون حاجة إلى شرط؛ لذا فإن الشرط باطل ويصح العقد<sup>(٢)</sup>.

## ٤. شرط بيع وسلف:

كما لو باع شيئاً بشرط أن يقرضه المشتري ألفاً من الدراهم، ومثل هذا الشرط فيه زيادة منفعة مشروطة عن البيع لا يقابلها عوض فتؤدي إلى الربا أو شبهته<sup>(٣)</sup>؛ لذا نهى النبي (ﷺ) عن بيع وسلف<sup>(٤)</sup>.

(١) الكاساني - بدائع الصنائع - ج٥، ص ١٧٠ - ابن عابدين - رد المحتار - ج٤، ص ١٨٨ - علماء الهند - الفتاوى الهندية - ج٣، ص ١٣٤.

(٢) الكاساني - بدائع الصنائع - ج٥، ص ١٧٠ - النووي - المجموع - ج٩، ص ١٠٥.

(٣) أطفيش - شرح كتاب النيل - ج٨، ص ٦٩.

(٤) الحديث أخرجه النسائي - ج٧، ص ٢٨٨ - كتاب البيوع - وأخرجه الإمام أحمد في مسنده - ج١، ١٧٥، ٢١٥.

## ٥- شرط بيعتين في بيعة:

قال ابن الأثير هو أن يقول: بعتك هذا الثوب بعشرين درهماً على أن تبعني ثوبك بعشرة، وقد نهى النبي (ﷺ) عن بيعتين في بيعة، وفي رواية صفقتين في صفقة<sup>(١)</sup>.

وقال العلماء في علة النهي هو عدم استقرار الثمن<sup>(٢)</sup>.

## ٦- الشرط المؤدي إلي جهالة:

وذلك كاشتراط تأجيل تسليم المبيع أو الثمن إلى مدة مجهولة، والعلة في بطلان هذا الشرط هي جهالة المشروط<sup>(٣)</sup>.

- بعد عرض الشروط الباطلة التي يمكن أن تقترن بالعقد يتبين لنا أن الشرط الجزائي الذي لم يرد نص بتحريمه، وليس فيه جهالة حيث أن مدة تنفيذ العقد معلومة ليس من الشروط الباطلة.  
. أما الشروط الصحيحة فقد مثل لها العلماء بأمثلة منها:

## ١- الشرط الملائم للعقد وفيه مصلحة:

وإذا كان هذا الشرط لا يقتضيه العقد، إذ يصح بدونه، لكن يؤكد ما يجب بالعقد كاشتراط الكفيل أو الرهن بالثمن المؤجل، والكفالة والرهن من عقود

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) أطفيش - المرجع السابق - ج ٨، ص ١٢٨.

(٣) الخري - شرح مختصر خليل - ج ٥، ص ٨٠ - ط المطبعة الشرفية - ط ١٣١٩ هـ

- ابن رشد الحفيد - بداية المجتهد - ج ٢، ص ١٣١ - ابن مفتاح - المنتزح المختار

- ج ٣، ص ٦١ - ط المعاهد - ط ١٣٤٠ هـ.

الاستيثاق ويؤديان إلى ضمان استيفاء الثمن وهو موجب العقد، وفيه مصلحة للبائع<sup>(١)</sup>.

## ٢. الشرط الذي ثبت صحته بالنص:

وذلك كاشتراط الخيار لأحد المتعاقدين مدة معلومة، كشرط الخيار لمدة معلومة الوارد في حديث حبان بن منقذ حين قال له النبي (ﷺ): "إذا بايعت فقل لا خلافة ولي الخيار ثلاثة أيام"<sup>(٢)</sup>.

## ٣. الشرط الذي فيه معنى من معاني البر:

كما لو باع شخص شيئاً يشترط وقفه أو هبه أو تصدق به، وهذا الشرط وإن كان ينافي مقتضى العقد، وهو حرية التصرف بالمبيع بعد تملكه بالعقد، لكن الفقهاء أجازوه لتشوف الشارع إلى أعمال البر<sup>(٣)</sup>.

## ٤. الشرط الذي فيه منفعة يسيره للمعتود عليه:

كأن يبيع شخص داراً لآخر واشترط سكنها شهراً، أو اشترى ثوباً بشرط أن يخيطة البائع، وهذا الشرط لا يقتضيه العقد، لكن الفقهاء أجازوه لورود

---

(١) السرخسي - المبسوط - ج ١٣، ص ١٩ - الخطاب - مواهب الجليل - ج ٤، ص ٢٧٥.

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه - ج ٢، ص ٢٨٨ - البيهقي - ج ٥، ص ٢٧٣ - الدار قطني - ج ٣، ص ٥٥ - ط عالم الكتب - بيروت - وراجع في شرح الحديث ابن حزم - المحلي - ج ٨، ص ٤١٣.

(٣) الإمام مالك - المدونة الكبرى - ج ٩، ص ١٥٢ - الرملي - نهاية المحتاج - ج ٣، ص ٦٢.

النص عليه، وذلك فيما روي أن جابر بن عبد الله باع ناقه لرسول الله (ﷺ) وشرط حلابها وظهرها إلى المدينة<sup>(١)</sup>.

### هـ. الشرط الذي جرى به العرف بين الناس:

وذلك كأن يشترط المشتري لثلاجة أو سيارة أو غيرها أن يصلحها البائع له لمدة معلومة كشهر أو أسبوع، وهذا الشرط لا يقتضيه العقد ولم يرد به نص، إلا أن الحنفية أجازوه استحساناً، لأن الناس قد تعارفوا هذا النوع من الشروط وتعاملوا به<sup>(٢)</sup>.

- بعد عرض الشروط الصحيحة التي يمكن أن تقترن بالعقد ولا تفسده نرى أن الشرط الجزائي جرى العرف به بين الناس لضمان تنفيذ الالتزام وعدم التقصير فيه، كما أن فيه مصلحة لأحد المتعاقدين وهو المشتري حتى يضمن تنفيذ الالتزام في ميعاده، لما يترتب على التأخير في عقود المقاولات وغيرها من خسارة مالية ومعنوية تتمثل في عدم ثقة الناس في من يتأخر في تنفيذ التزامه؛ ومن ثم فهذا الشرط يمكن إدراجه في الشروط الصحيحة.

(١) الحديث أخرجه مسلم - ج ١، ص ١٩٨ - وأخرجه البخاري - ج ٣، ص ٨٣ - وراجع في الشرط: الدسوقي - حاشيته - ج ٣، ص ٩٥ - الجبعي - الروضة البهية - ج ٣، ص ٥٠٥ - العاملي - مفتاح الكرامة - ج ١٠، ص ١٢٥ - ط ٤١٨ هـ.

(٢) السرخسي - المبسوط - ج ١٣، ص ١٤ - ابن نجيم - الأشباه والنظائر - ص ١١٢ - الكاساني - بدائع الصنائع - ج ٥، ص ١٧٢ - الزيلعي - تبيين الحقائق - ج ٤، ص ٥٧.

## المطلب الثاني

### حكم الشرط الجزائي

- لم يرد هذا المصطلح الحديث - الشرط الجزائي - في كتب فقهاء المذاهب الإسلامية، ولكن ظهر من عرضنا للشروط المقترنة بالعقد والتي أوردوها في كتبهم أن الشرط الجزائي، شرط صحيح، لأنه قد جرى العرف به عند الناس، وأنه يحقق مصلحة العقد ومصلحة المشتري، وهو تنفيذ الالتزام وعدم التأخر فيه؛ لذا فقد ذهب جمهور الفقهاء المحدثين إلى صحة اشتراط مثل هذا الشرط في العقد<sup>(١)</sup>، وقد استدلووا على ما ذهبوا إليه بأدلة من الكتاب والسنة والمصلحة والمعقول والحاجة، وغيرهم، وسوف نعرض هذه الأدلة فيما يلي:

- **أما الكتاب:** قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ} (٢).

#### وجه الدلالة:

إن الله تعالى أمر بالوفاء بالعقود، وهو لفظ عام يشمل كل عقد سواء شرط فيه خياراً أم لا<sup>(٣)</sup>.

- **وأما السنة** ومنها: قول الرسول (ﷺ): "المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الشيخ/ محمد أبو زهرة - الملكية ونظرية العقد - ص ٢٤٧ - د/ مصطفى الزرقاء - المدخل الفقهي العام - ج ١، ص ٤٧٢ - الشيخ/ زكي الدين شعبان - نظرية الشروط - ص ١٢٤ - د/ يوسف قاسم - التعامل التجاري - ص ٤١.

(٢) سورة المائدة - من الآية ١.

(٣) ابن كثير - تفسيره المسمى بالتفسير العظيم - ج ٢ ص ٣ - ط ١٩٥٦ م.

(٤) الحديث أخرجه الترمذي - ج ٣، ص ٢٥٣ - باب الصلح بين الناس.



### وجه الدلالة:

دل الحديث على صحة جميع الشروط التي يبرمها المتعاقدون ولا يستثنى منها إلا ما تعارض مع نص الشارع بالتحريم أو التحليل<sup>(١)</sup>.

**٣. الأثر:** وهو ما روي عن محمد بن سيرين أنه قال: قال رجل لكرهه رحل ركابك، فإن لم أرحل معك في يوم كذا وكذا فلك مائة درهم، فلم يخرج فقال شريح القاضي: من شرط على نفسه طائعاً غير مكره فهو عليه<sup>(٢)</sup>.

### وجه الدلالة:

حكم شريح القاضي صريح في الحكم بالشرط الجزائي ووجوب العمل به<sup>(٣)</sup>.

**٤. الإجماع:** أجمع فقهاء المذاهب كما سبق بيانه على صحة الشروط التي فيها مصلحة العقد، وجرى بها العرف وتؤكد موجبها، والشرط الجزائي جرى به العرف، كما أنه يقصد به الاستيثاق من تنفيذ الالتزام، وأنه من باب الكفالة والرهن<sup>(٤)</sup>.

(١) د/ حسني محمد جاد الرب - التعويض الاتفاقي - ص ٤١.

(٢) الأثر أخرجه البخاري - ج ٣، ص ١٥٨ - باب ما يجوز من الاشتراط.

(٣) د/ حسني محمد جاد الرب - المرجع السابق - ص ٤١.

(٤) هيئة كبار العلماء بالسعودية - مجلة البحوث الفقهية - ص ١٣٤ تصدرها الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية - ط دار عالم الكتب بالرياض - ط ١٣٩٥ هـ.

## ٥. المصلحة المرسلية:

وهي المصلحة التي تلائم مقاصد الشريعة، ويتحقق من ربط الحكم بها جلب منفعة أو دفع مفسدة<sup>(١)</sup>، والشرط الجزائي له فائدة خاصة بالمتعاقدين، كما أن له فائدة عامة من حيث أنه يضمن تنفيذ الالتزام وعدم الإخلال به خوفاً من الغرامة التي قد تكون أشد وطأة من تنفيذ الالتزام، كما أنه يحقق التعويض العادل عن الضرر الذي لحق الدائن دون الالتجاء إلى القضاء، كما أنه يعطي الاطمئنان لأطراف التعاقد في تنفيذ الالتزام مما يؤدي إلى ازدياد حركة التجارة والاستثمار<sup>(٢)</sup>.

## ٦. الحاجة:

وهي حالة يجد الإنسان نفسه معها في جهد ومشقة، وقد يتوقف دفع هذه المشقة على الإتيان لفعل محرم<sup>(٣)</sup>، فيباح الشرط الجزائي لحاجة الناس الماسة إلى حفظ حقوقهم، ومنع المنازعة حول ثبوتها أو المماثلة في أدائها<sup>(٤)</sup>، وإذا كان الشارع الحكيم قد أجاز حبس المدين جزاءً على عدم تنفيذ الالتزام جزراً للمتلاعبين بالعقود، وضماناً لمصالح الناس، فمن باب أولى أن يبيح الجزاء العالي بالشرط الجزائي<sup>(٥)</sup>.

## ٧. احترام الوقت:

- 
- (١) الشاطبي - الموافقات - ج ١، ص ٣٦.  
(٢) د/ طلال المهتار - المرجع السابق - ص ٤٩ - د/ أسامة الحموي - الشرط الجزائي وسلطة القاضي - ص ٥٥ - د، عبد المحسن الرويشد - الشرط الجزائي - ص ٦٣.  
(٣) د/ يوسف قاسم - نظرية الضرورة في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي - ص ٩٥ - ط دار النهضة العربية - ط ١٤٠١/هـ ١٩٨١ م.  
(٤) الشيخ/ زكي الدين شعبان - نظرية الشروط - المرجع السابق - ص ١٢٤.  
(٥) د/ حسني محمد جاد الرب - التعويض الاتفاقي - المرجع السابق - ص ٥٢ - د/ عبد العزيز عامر - التعزيز في الشريعة الإسلامية - ص ٣٤٥ - ط دار الكتب.

أعطى الفقهاء مسألة الوقت اهتماماً كبيراً عند تقدير الضرر في حالة إتلاف المال، لأن قيم الأشياء تختلف من وقت لآخر، وهذا ما يدعو إلى القول بمشروعية الشرط الجزائي عن عدم تنفيذ الالتزام أو التأخر فيه.

### ٨- مشروعية التعويض عن ضياع المصلحة:

تنتهي القواعد العامة عن الضرر بكافة صورته وأشكاله ويطلب بضممان الأضرار المترتبة على الفعل بسبب تقصير أو إهمال أو عدم احتراز مراعاة لصيانة المصالح عن الهدر، إذ المصالح أساسها منافع - والمنافع مضمونة عند جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup>.

### ٩- الشرط الجزائي وسيلة لحفظ المال:

إن تقرير القول بصحة الشرط الجزائي فيه حفظ لأموال الناس من الضياع أو المماطلة، وهذا أمر حرصت الشريعة الإسلامية على رعايته؛ ولذا حرمت الاعتداء عليه، وضمانه عند إهلاكه<sup>(٢)</sup>

(١) د/ محمد فاروق العكام - الفعل الموجب للضمان - ص ٤٢٥.

(٢) د/ طلال المهتار - البند الجزائي في القانون المدني - رسالة دكتوراه جامعة السوربون - فرنسا - عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م - د/ عبد المحسن الرويشد - الشرط الجزائي - رسالة دكتوراه حقوق القاهرة - ط ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م - د/ أسامة الحموي - الشرط الجزائي وسلطة القاضي في تعديله - ط الزرعي - دمشق - ط ١٤١٨هـ.

## المصادر والمراجع

- البرشومي - د/ عبد الفتاح عبد الله البرشومي - الشرط الجزائري - بحث منشور بمجلة قضايا معاصرة - تأليف لجنة من أساتذة قسم الفقه المقارن - كلية الشريعة والقانون بالقاهرة.

عامر- التعزير في الشريعة الإسلامية - ط دار الكتاب العربي - ط ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.

**ابن أبي الدم:** القاضي شهاب الدين ابن أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الحمدي. - أدب القضاء.

**ابن أبي شيبة:** الحافظ عبد الله بن محمد بن شيبة إبراهيم بن عثمان بن بكر بن أبي شيبة العنسي - المتوفى ٢٣٥. - مصنف ابن أبي شيبة - ط ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

**ابن العربي:** أبي بكر محمد بن عبد الله - المتوفى - سنة ٥٤٢هـ. - أحكام القرآن - ط ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م - ط الحلبي.

**ابن القيم:** أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية - المتوفى ٧٥١هـ. - إعلام الموقعين - ط دار الحديث - ط ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية - ط السنة المحمدية - ط ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م.

**ابن المرتضى:** الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى الحسين اليمامي - المتوفى ٨٤٠هـ. - البحر الزخار - ط دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة وط المؤسسة - الرسالة - ط ١٣٦٧هـ.

**ابن الهمام:** كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السبسي - المتوفى ٨٦١هـ. - شرح فتح القدير - مصطفى الحلبي.

**ابن تيمية:** تقي الدين أبي العباس أحمد عبد الحلبي بن عبد السلام بن عبد الله بن القاسم الحضري الحراني - المتوفى ٧٢٨هـ.

**ابن جزي:** العلامة محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي.. القوانين الفقهية - ط دار الفكر للطباعة والنشر.

**ابن حزم:** فخر الأندلسي أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم - المتوفى ٤٥٦هـ - المحلي - ط إدارة الطباعة المنبرية - ط ١٣٥٠هـ.

**ابن حنبل:** الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني البغدادي - المتوفى ٢٤١هـ - مسند الإمام أحمد - ط دار المعارف - ط ١٣٩٩هـ/١٩٥٠م.

**ابن رجب:** الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي - المتوفى ٧٩٥هـ - جامع العلوم والحكم - ط مكتبة دار التراث.

**ابن رشد الجد:** أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي - المتوفى ٥٢٠هـ - المقدمات والممهديات - ط السعادة.

**ابن رشد الحفيد:** القاضي أبو الوليد محمد بن محمد بن أحمد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد.

**ابن عابدين:** الشيخ العلامة محمد بن عمر بن عبد العزيز - المتوفى ١٢٥٢هـ - حاشية ابن عابدين على الدر المختار - ط المطبعة الكبرى - ط ١٣٢٥هـ - رسائل ابن عابدين - ط المطبعة الكبرى الهاشمية - ط ١٣٢٥هـ.

**ابن عبد السلام:** الإمام عز الدين أبو محمد بن عبد العزيز السلمي - المتوفى ٦٦٠هـ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام - ط دار إحياء الكتب العلمية.

**ابن فارس:** أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي - المتوفى ٣٧٥هـ - مقاييس اللغة - ط الحلبي - ط ١٣٦٩هـ.

**ابن فرحون:** العلامة برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن الإمام شمس الدين أبي عبد الله بن فرحون - تبصرة الحكام - ط دار إحياء الكتب العلمية - ط ١٣٠١هـ.

**ابن قدامة:** موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي - المتوفى ٦٢٠هـ - المغني - ط ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ط دار الحديث.

**ابن كثير:** الإمام الحافظ عماد الدين أبي الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير - المتوفى ٧٤٧هـ - تفسير القرآن العظيم - ط الحلبي.

**ابن ماجه:** أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني - سنن ابن ماجه.

**ابن مفتاح:** العلامة أبو الحسن عبد الله بن أبي القاسم - المتوفى ٨٧٧هـ - المنتزح المختار - ط المعاهدة - ط ١٣٤٠هـ

**ابن مفلح:** أبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح - المتوفى ٨٨٤هـ - المبدع في شرح المقنع - ط المكتب الإسلامي - ط ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

**ابن منظور:** أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري - المتوفى ٧١١هـ - لسان العرب - ط المؤسسة المصرية - ط ١٩٥٦م.

**ابن نجيم:** زين العابدين بن إبراهيم المصري - المتوفى ٩٧٠هـ - الأشباه والنظائر - ط دار إحياء الكتب العلمية - ط ١٤٠٥هـ.

**أبو داود:** الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن عمر بن عمران الأزدي السجستاني - المتوفى ٢٧٥هـ - سنن أبي داود - دار الفكر - ط ١٣٦٩هـ / ١٩٥٥م.

**أبو زهرة:** الشيخ محمد أبو زهرة - الملكية ونظرية العقد - ط دار الفكر - ط ١٣٦٩هـ.

**أبو سعده:** د/ محمد شتا أبو سعده - الأعدار في القانون المدني المصري - وما جرى عليه العمل في القضاء - ط دار النهضة العربية - ط ١٩٩٠م.

**الأزهري:** الشيخ أبي منصور الأزهرى - الزاهر لغريب الفاظ الشافعي - ط وزارة الأوقاف بالكويت.

**أطفيش:** العلامة محمد بن يوسف أطفيش - المتوفى ١٣٢٢هـ.

**الإمام مالك:** إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي - المتوفى ١٧٩هـ - موطأ الإمام مالك - ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - ط ١٩٦٧م.

**الإمام مسلم:** مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - المتوفى ٢٦١هـ - صحيح مسلم - ط الحلبي.

**الأنصاري:** الشيخ/ أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري - المتوفى ٩٢٦هـ - أسنى المطالب - شرح روض الطالب - ط الحلبي - ط ١٣١٣هـ.

**البابرتي:** أكمل الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمود بن الشيخ شمس الدين بن الشيخ جمال الدين - المتوفى ٧٨٦هـ - شرح العناية على هامش فتح القدير - ط الحلبي.

**الباجي:** الإمام الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف - المنتقى - شرح الموطأ - ط دار الفكر - ط ١٣٣٢هـ.

**البحيرمي:** الشيخ/ سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي - المتوفى ١٢٢١هـ - حاشية البجيرمي - ط المطبعة الكبرى الأميرية.

**البخاري:** أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة - المتوفى ٢٥٦هـ - صحيح البخاري - ط الأميرية - ط ١٣١٤هـ.

**البناني:** الشيخ/ محمد البناني - حاشية البناني على شرح الزرقاني.

**البهوتي:** العلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي - المتوفى ١٠٥١هـ.

**البيهقي:** أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى - المتوفى ٤٥٨هـ - السنن الكبرى - ط دار المعارف - ط ١٣٥٦هـ.

**الترمذي:** الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك السلمي الترمذي - المتوفى ٢٧٩هـ - سنن الترمذي - ط الحلبي - ١٣٥٦هـ/١٩٣٨م.

**جاد الرب:** جاد الرب - د/ حسني محمد جاد الرب - التعويض الاتفاقي عن عدم تنفيذ الالتزام أو التأخر فيه - ط دار الفكر الجامعي - الإسكندرية - ط ٢٠٠٦م.

**الجبعي:** الشهيد زين الدين الجبعي العاملي - المتوفى ٩٦٥ هـ - الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية - ط دار العالم الإسلامي - بيروت..

**الخصاص:** أبي بكر أحمد بن علي الرازي - المتوفى سنة ٣٧٠ هـ - أحكام القرآن - دار الفكر العربي - ط ١٣٤٧ هـ.

**الحاكم:** أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن رؤية - المتوفى ٤٠٥ هـ - المستدرک علی الصحیحین - ط دار الكتب العلمية.

**الخطاب:** أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب - المتوفى ٩٥٤ هـ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل - ط ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨م.

**الحلي:** المحقق أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي - المتوفى ٦٧٦ هـ - المختصر النافع في فقه الإمامية - ط دار الكتاب العربي.

**الحموي:** د/ أسامة الحموي - الشرط الجزائري وسلطة القاضي في تعديله - ط الزرعي - دمشق - ط ١٤١٨ هـ/١٩٩٧م.

**الخرشي:** أبو عبد الله محمد بن عبد الله المالكي - المتوفى ١١٠١ هـ - شرح الخرشي على مختصر خليل - ط المطبعة الشرقية - ط ١٣١٦ هـ.

**الخطابي:** الإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي - المتوفى ٣٨٧ هـ - معالم السنن - ط المكتبة العلمية - بيروت - ط ١٤٠١ هـ/١٩٨١م.  
الخفيف - د/ علي الخفيف - الفعل الموجب للضمان.

**الدارقطني:** الإمام علي بن عمر الدارقطني - المتوفى ٣٨٥ هـ - سنن الدارقطني - ط دار المجلد العربي - ط ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦م.



**الدارمي:** أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام المرقندي - المتوفى ٢٥٥هـ - سنن الدارمي - ط المطبعة الفنية المتحدة - ودار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٧هـ.

**الدردير:** العارف بالله أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير - المتوفى ١٢٠١هـ - الشرح الكبير على حاشية الدسوقي - ط الحلبي - ١٤٢٣هـ - الشرح الصغير على أقرب المسالك - ط دار المعارف.

**الدسوقي:** شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي - المتوفى ١١٣٠هـ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - ط الحلبي.

**الرافعي:** الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني - المتوفى ٦٢٣هـ - شرح الوجيز - ط دار الكتب العلمية - ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

**الرملي:** العلامة شمس الدين محمد أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين المصري المشهور بالشافعي الصغير - المتوفى ١٠٠٤هـ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - ط دار الفكر - ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

**الرهوني:** الشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهوني - حاشية الرهوني على شرح الزرقاني - ط الأميرية بولاق - ١٣٠٦هـ.

**الزبيدي:** الإمام محب الدين بن فيض السيد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي - المتوفى ١٢٠٥هـ - تاج العروس - ط دار الفكر - ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

الزرقاء - د/ مصطفى الزرقاء - الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد - ط الإنشاء، المدخل الفقهي العام .

**الزرقاني:** الإمام محمد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني - المتوفى ١١٥هـ - شرح الزرقاني على مختصر خليل - ط دار الفكر - ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

**الزمخشري:** أبي القاسم جاد الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي - المتوفى ٥٣٨هـ - أساس البلاغة - ط دار الفكر - ١٣٧٣هـ/١٩٧٣م.

زهرة- الشيخ/ محمد أبو زهرة - الملكية ونظرية العقد.

**الزليعي:** العلامة جمال الدين محمد عبد الله بن يوسف الحنفي المتوفى ٧٦٢هـ - نصب الراية لأحاديث الهداية - ط المأمون - ط ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م

**السرخسي:** محمد بن محمد رضي الدين السرخسي - المتوفى ٥٧١هـ - المبسوط - ط السعادة - ط ١٣٣١هـ.

سعد- د/ محمد شتا أبو سعد - الإعدار في القانون المدني المصري وما جرى عليه العمل في القضاء - ط دار النهضة العربية - ط ١٩٩٠م.

السعودية- هيئة كبار العلماء بالسعودية - مجلة البحوث الفقهية - ص ١٣٤ تصدرها الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية - ط دار عالم الكتب بالرياض - ط ١٣٩٥هـ.

**السنهوري:** د/ عبد الرزاق السنهوري - الوسيط - عقد البيع - ط ١٩٨٦م.  
الوجيز في القانون المدني.

**السيوطي:** الإمام جلال عبد الرحمن بن أبي بكر - المتوفى ٩١١هـ - الأشباه والنظائر - ط دار إحياء الكتب العلمية.

**الشافعي:** الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - المتوفى ٢٠٤هـ - الأم - ط دار الفكر - ١٤٠٣

**الشربيني:** الشيخ محمد بن أحمد شمس الدين الخطيب الشربيني - المتوفى ٩٦٧هـ - مغني المحتاج - ط دار الفكر - ط ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.

**الشرواني:** العلامة عبد الحميد الشرواني - المتوفى ١٢٨٩هـ - حاشيته على تحفة المحتاج - ط دار الفكر.

شعبان - الشيخ/ زكي الدين شعبان - نظرية الشروط المقترنة بالعقد - ط دار النهضة العربية - ط ١٣٦٢هـ/١٩٤٣م.

**شنب:** د/ محمد لبيب شنب. - الوجيز في الحقوق العينية الأصلية - ط دار النهضة العربية - ط ١٩٧٣ م.

**الشوكاني:** العلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني - المتوفى ١٢٥٥ هـ. نيل الأوطار - ط العثمانية - ط ١٣٥٧ هـ.

**الشيرازي:** أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف - المتوفى ٤٧٦ هـ. - المذهب - ط الحلبي.

**الصاوي:** الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي - المتوفى ١٢٤١ هـ. - بلغة السالك لأقرب المسالك - ط ١٣٧٢ هـ/ ١٩٥٢ م.

**الصد:** د/ عبد المنعم فرج الصد. - أحكام الالتزام - ط ١٩٩٢ م.

**الصنعاني:** الإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني المعروف بالأمر - المتوفى ١٨٥٢ هـ. - سبل السلام بشرح بلوغ المرام - ط ج محمد بن سعود - ط ١٤٠٠ هـ.

**الطرابلسي:** الإمام علاء الدين أبو الحسن علي بن خليل الطرابلسي. - معين الحكام - ط دار الفكر الحلبي - ط ١٣٧٣ هـ. - عابدين - ابن عابدين - رد المحتار.

**العاملي:** المحقق السيد محمد جودة بن محمد بن محمد بن حيدر الحسيني العاملي - المتوفى ١٢٢٦ هـ. - مفتاح الكرامة - ط دار التراث - ط ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٤ م.

**عبد الرزاق:** الحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني - المتوفى ٢١٨ هـ. - مصنف عبد الرزاق - منشورات المجلس العلمي - ط ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م.

**عدوى - د/:** مصطفى عبد الحميد عدوى - أحكام الالتزام . لنظرية العامة للالتزام - ط حمادة بقويسنا - ط ١٩٩٦ م.

**العدوي:** الشيخ علي بن أحمد الصعيدي العدوي - المتوفى ١١٨١ هـ. - حاشية العدوي على شرح الخرشي - ط الأميرية - ط ١٣١٧ هـ.

- العسقلاني:** الإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي - المتوفى ٨٥٢هـ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري - ط دار الفكر - ط ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- علماء الهند:** مجموعة من علماء الهند - الفتاوى الهندية - ط المطبعة الكبرى - ١٤١٠هـ.
- عليش:** الشيخ/ محمد عليش المتوفى - ١٢٩٩هـ - منح الجليل - ط طرابلس - ليبيا - مكتبة النجاح.
- العنسي:** العلامة أحمد بن قاسم العنسي اليماني الصنعاني - التاج المذهب - ط دار إحياء الكتب العربية - ط ١٤١٤هـ.
- العيني:** الإمام بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد الحنفي - المتوفى ٨٥٥هـ - عمدة القاري - شرح صحيح البخاري - ط ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- الغزالي:** حجة الإسلام محمد بن محمد أبي حامد الغزالي - المتوفى ٥٠٥هـ - الوجيز في فقه المذهب الشافعي - ط الآداب - ط ١٣١٧هـ - إحياء علوم الدين.
- فرج - د/ توفيق حسن فرج - أحكام الالتزام .
- الفيروز آبادي:** مجد الدين محمد بن يعقوب - المتوفى ٨١٧هـ - القاموس المحيط - ط دار الفكر.
- الفيومي:** العلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى ٧٧٠هـ - المصباح المنير - ط دار المكتبة العلمية - ط ١٩٨٣م.
- قاسم - د/ يوسف قاسم - نظرية الضرورة في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي ط دار النهضة العربية - ط ١٤٠١هـ/١٩٨١م، - التعامل التجاري.
- القرافي:** شهاب الدين أحمد بن إدريس عبد الرحمن الصنهاجي - المتوفى ٦٨٤هـ - الفروق - ط دار إحياء الكتب العلمية - ط ١٣٤٤هـ.
- القرطبي:** أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - المتوفى سنة ٦٧١هـ - الجامع لأحكام القرآن - ط دار الكتب المصرية - ط ١٩٣٦م.

**القليوبي:** العلامة أحمد بن أحمد القليوبي - المتوفى ١٠٦٩هـ. - حاشية قليوبي على شرح المنهاج - مطبوع مع حاشية عميرة أعلى الصحائف - ط دار إحياء الكتب العربية.

**الكاساني:** الإمام علاء الدين بن بكر بن مسعود الكاساني الملقب بملك العلماء - المتوفى ٥٨٧هـ. - بدائع الصنائع - ط دار إحياء الكتب العلمية - ط ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

الكهالي - د/ شرف الدين الكهالي - وسائل التنفيذ الجبري - ط ١٣٩٧هـ/١٩٩٧م.

**الماوردي:** الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي - المتوفى ٤٥٠هـ. - الأحكام السلطانية - ط المطبعة التوفيقية بالقاهرة. - الحاوي الكبير - ط دار الفكر - ط ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

**مجمع اللغة العربية:** - المعجم الوسيط - ط الأوفست - ط ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. - المعجم الوجيز - ط الأميرية - ط ١٤١٣هـ/١٩٩٧م.

محاماة - مجلة المحاماة الستة والثلاثون برقم ٢٧٦ - ص ٥٠٢.

**المرداوي:** شيخ الإسلام علاء الدين أبي الحسين بن سليمان المرادوي - المتوفى ٨٨٥هـ. - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف - ط دار إحياء التراث العربي.

**المرغيناني:** الإمام أبي الحسن بن أبي بكر الرشيداني - المتوفى ٥٩٣هـ. - الهداية - الحلبي.

المصري - المادة (٢١٩) من القانون المدني المصري.

المصري - المادة (٢٢٣) من القانون المدني المصري.

المصري - المادة (٢١٨) من القانون المدني المصري.

المصري - المادة (١٥٩) من القانون المدني المصري.

المصري - المادة (٢١٣) من القانون المدني المصري.

**المطيعي:** العلامة محمد نجيب المطيعي. - تكملة المجموع شرح المذهب - ط مكتبة الإرشاد السعودية.

مفتاح - ابن مفتاح - المنتزع المختار - ط المعاهد - ط ١٣٤٠هـ.

**المقدسي:** العلامة بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي - المتوفى ٦٢٤هـ - الشرح الكبير - ط دار الكتاب العربي - ط ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.  
المهتار - د/ طلال المهتار - البند الجزائري في القانون المدني - رسالة دكتوراه جامعة السوربون - فرنسا - عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م - د/ عبد المحسن الرويشد - الشرط الجزائري - رسالة دكتوراه حقوق القاهرة - ط ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م -

**الموصلي:** العلامة عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي - المتوفى ٦٨٣هـ - الاختيار لتعليل المختار - ط دار الجيل - ط ١٤٢١/٢٠٠٠م.  
**النجار:** د/ عبد الله مبروك النجار - نطاق الخطأ في مجال انتحال المؤلفات - ط دار النهضة العربية - ط ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.  
**النجفي:** شيخ الفقهاء محمد حسن النجفي - المتوفى ١٢٦٦هـ.

**النسائي:** أبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن دينار - المتوفى ٣٠٣هـ - سنن النسائي - ط المطبعة المصرية - ط ١٣٤٨هـ.  
**النفراوي:** الشيخ/ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا - المتوفى ١١٢٥هـ - الفواكه الدواني - ط دار الفكر.

**النووي:** الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين بن مري الخزامي الدمشقي - المتوفى ٦٧٦هـ - المجموع شرح المذهب - ط دار الإرشاد - روضة الطالبين - ط المكتب الإسلامي - ط ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، شرح صحيح مسلم - ط المطبعة العصرية.

**الهيثمي:** شهاب الدين شيخ الإسلام أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي - المتوفى ٩٧٤هـ - تحفة المحتاج مطبوع مع حاشية الشرواني - ط دار إحياء التراث.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣٢٩	المقدمة.
٣٣٠	المبحث الأول: تعريف الشرط الجزائي، وتمييزه عما يختلط به أو يتشابه معه.
٣٣٠	المطلب الأول: تعريف الشرط الجزائي.
٣٣٢	المطلب الثاني: تمييز الشرط الجزائي عن غيره مما يختلط به أو يتشابه معه.
٣٣٥	المبحث الثاني: شروط استحقاق الشرط الجزائي.
٣٣٨	المبحث الثالث: الشروط المقترنة بالعقد، وحكم الشرط الجزائي في الفقه الإسلامي
٣٣٨	المطلب الأول: حكم الشروط المقترنة.
٣٤٣	المطلب الثاني: الحكم الشرعي للشرط الجزائي.
٣٤٧	المصادر والمراجع
٣٥٨	فهرس الموضوعات